هزَّةُ البورصَةِ..
هل بدأتْ نهايةُ عَصر (صُنِعَ في الصِّينِ)؟

د. عبد القادر ورسمه غالب
مستشار قانوني ورئيس دائرة الشؤون القانونية لبنك البحرين والكويت

بفَضلِ الجهودِ الاقتصاديةِ العظيمةِ المتتاليةِ وصلتِ الصينُ إلى قِمَّةِ الهَرمِ الاقتصاديِّ العالميِّ، وأصبحتْ منذُ فترةٍ تحتلُّ ثانيَ أقوى اقتصادٍ في العالَم بعدَ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ بعدَ تجاوُزِها للاقتصادِ الياباني. ولا غروَ في ذلك التقدُّمِ الاقتصاديِّ القويِّ الذي أثبتْ وجودَه؛ خاصَّةً وأنَّنا نجِدُ ماركةً "صُنِعَ في الصِّينِ" حوالينا في الاتجاهاتِ كافَّةً.

إنّ هذا المجهودَ الجهيدَ المُتواصِلَ قادَ الصينَ للقِمَّةِ؛ خاصَّةً وصناعةَ المنتجاتِ الصينيةِ كافةً تحتلُّ أركانَ المعمورةِ كلِّها – بدءاً من أمريكة وصولاً لأوربةَ وآسيةَ؛ بل وفي كلِّ قاعٍ في أيِّ مكانٍ. وهذا الوضعُ وعصرُ "صُنِعَ في الصينِ" بما لَه وعليه، ظلَّ مستمرّاً لفترةٍ من السنواتِ ومُستعراً في ثقةٍ تامَّةٍ وجريئةٍ لدرجةٍ أذهلَتِ الجميعَ، وما زالَ الذهولُ مستمرّاً وسيستمرُّ لفترةٍ من الزمنِ ليست قصيرةً.

لكن فجأةً وبدونِ مُقدِّماتٍ واضحةٍ تماماً للعيانِ، أو إرهاصاتٍ مسبقةٍ قويّةٍ، تعرَّضَ ذلك الاقتصادُ الصينيُّ القويُّ لهزةٍ قويةٍ جدّاً في الأسابيعِ الماضيةِ، وما حدث كان امتحاناً حقيقيّاً لهذهِ الدولةِ العملاقةِ. حدثَ الزلزالُ الصينيُّ، مباشرةً بسببِ تهاوي أسعارِ الأسهُمِ في بورصةِ أسواقِ المالِ الصينيةِ، وتدحرجَتْ هذه الأسعارُ لدرجاتٍ سحيقةٍ؛ ممّا أستدعى التدخُّلاتِ الفوريةِ من الدولةِ كردِّ فعلٍ معاكسٍ لما حدثَ..

وبسُرعةٍ، تمَّ اتخاذُ خُطواتٍ حُكوميَّةٍ (وخُطواتٍ حزبيّةٍ) جريئةٍ؛ من ضمنِها عملُ تخفيضاتٍ متتاليةٍ لقيمةِ العملةِ الصينيةِ، وتمَّ تخفيضُ ومراجعةُ أسعارِ الفائدةِ المصرفيةِ لدفعِ الفُلوسِ للخروجِ من البنوكِ للبحثِ عن بدائلَ أُخرى؛ أهمُّها دخولُ سوقِ الأسهُمِ والسنداتِ. وبالإضافةِ لهذا، تمَّ انتهاجُ سياساتٍ بديلةٍ لما كان سائداً؛ حيث كانتِ الفائدةُ المصرفيةُ مُحفِّزاً كبيراً للتوسُّعِ في الاستدانةِ المُفرطةِ، وبدَورِها تحوَّلَتِ الفُلوسُ المأخوذةُ من البنوكِ للمضاربةِ في بورصةِ سوقِ الأسهُمِ. والقروضُ بضمانِ الأسهُمِ زائداً المضاربةِ بالقروضِ تحملُ في داخلِها مخاطرَ مصرفيةً خطيرةً ومحاذيرَ قانونيةً لا حصرَ لها.

السياسةُ المصرفيةُ في الصينِ، كانت منذُ مدَّةٍ تسمحُ لتجَّارِ الأسهُمِ والمضاربين للشراءِ بالهامشِ، وتسمحُ بشراءِ الأسهُمِ بالقروضِ بالدَّينِ من البنوكِ الحكوميةِ المنهَكة، مع التساهُلِ في منحِ الديونِ المشكوكِ في تحصيلِها، وغضِّ النظرِ عن حصولِ عملياتٍ كثيرةٍ من خارجِ مُوازناتِ المصارفِ... من هذا الوضعِ المحفوفِ بالمخاطرِ المصرفيةِ – والذي ظلَّ مستمرّاً لفترةٍ – حدثَ تضخُّمٌ في يدِ المضاربينَ الذين بدأوا في البيعِ السريعِ للحصولِ على الأرباحِ السريعةِ، وهذه المضارباتُ الضاغطةُ قادتْ إلى حدوثِ ربكةٍ قويةٍ نتجَ عنها حدوثُ الزلزالِ الذي زلزلَ الأسواقَ، وأدّى للانهيارِ الفُجائيِّ. وبسببِ هذه الفُجائيةِ اهتزَّ عرشُ الحكومةِ (والحزبِ) في الصينِ، وتملّكُ الهلعُ الجميعَ كهلعِ المحَروقِ من النارِ وهو داخلُها. وهذا هلعٌ خطيرٌ لا يُوصَف؛ ممّا أدى بدَورِه لإصدارِ قراراتٍ فوريَّةٍ لا يُعلَمُ مدى أثرِها على الاقتصادِ والاستثماراتِ المالية.

إنّ الاقتصادَ العالميَّ الآنَ مترابطٌ ومتداخلٌ ومتفاعلٌ مع بعضِه البعضِ، وبسببِ هذا الترابُطِ فإنّ ما حدثَ في الصينِ أثَّرَ على كلِّ الأسواقِ العالمية؛ سواءٌ في أمريكةَ، أو أوربة، أو آسية وغيرِهما... وتهاوتْ أسعارُ الأسهمِ والسنداتِ العالمية، وبسببِ انزلاقِ أسعارِ الأسهُمِ في البورصاتِ تحصلُ انعكاساتٌ وردودُ أفعالٍ سلبيةٍ على الحركةِ الاقتصاديةِ العالميةِ كلِّها. فتتأثرُ من هذا الوضعِ أسعارُ الفوائدِ المصرفية، وتتأثّرُ أسعارُ العملاتِ من (دولارٍ ويورو ويـنٍّ واسترلينيٍّ) وغيره، وتتأثرُ منه كذلك الصناعةُ والمنتجاتُ والخدماتُ وأسعارُها وعقودُ بيعِها وإنتاجِها؛ لأنّ الجميعَ يتحسَّسُ جيبَه، ويُعيدُ النظرَ في ما يعملُه، والجميعُ يُعيدُ التفكيرَ، ويُعيدُ النظرَ في الثقةِ التي كان يمنحُها للاقتصادِ الصينيِّ والمنتجاتِ الصينية.

وبسبب هذه المستجدات الاقتصادية العالمية تتأثرُ ماركةً "صُنعَ في الصينِ"، وربَّما تدخَّلَ في مرحلةِ بدايةِ النهاية؛ ولكن إلى أيِّ حدٍّ تتأثَّرُ هذه الماركةُ "العالميةُ" وإلى أيِّ حدٍّ يتأثّرُ العملاقُ الصينيُّ صاحبُ هذه الماركة؟ هذا هو السؤالُ المعروضُ الآن.

إنّ ما حدثَ في بورصةِ أسواقِ المالِ في الصينِ يعود – في نظرِنا – لعدَّةِ أسبابٍ؛ منها الداخليُّ ومنها الخارجيُّ.

الأسبابُ الداخليةُ منها: أنّ الحزبَ الشيوعيَّ في الصينِ يُسيطرُ على كلِّ واردةٍ وشاردةٍ. والمبدأُ الشيوعيُّ يقومُ على هيمنةِ القطاعِ العامِّ، وفي هذا تناقضٌ؛ بل تعارضٌ مع سياسةِ النهجِ الرأسماليِّ القائمِ على الدورِ الشخصيِّ الخاصِّ بعيداً عن تدخُّلِ الدولةِ، مع تركِ السوقِ يُحدِّدُ اتجاهاتِه بنفسِه.

ومن هذه الخصوصيةِ لا يَجدُ السوقُ تلك المساحةَ الكافيةَ التي تُمكِّنُه من التحرُّكِ الطبيعيِّ في النظامِ الشيوعيِّ؛ لأنّ يدَ الدولةِ مسيطرةٌ بقوةٍ، ومن هذا يحدثُ تضاربٌ في المضمونِ والمفاهيمِ؛ ممّا يُؤثِّرُ بدَورِه على حركةِ أسواقِ المالِ في الصينِ بسببِ وضعِها السياسيِّ الإيديولوجيِّ.

وهذه نقطةٌ داخليةٌ خاصَّةٌ بالصينِ، ولها انعكاساتُها المباشرةُ على حركةِ الأسواقِ المالية؛ بل حركةِ السوقِ كُلِّها، بالرغمِ من أنّ الحكومةَ تقول أنها بدأت تسمح نوعاً ما بسياسةِ السوقِ الحُرِّ. وأسواقِ المالِ عندما تتعرَّضُ لأيِّ هزَّةٍ

فإنّها تقومُ وبصورةٍ طبيعيةٍ بتصحيحِ نفسِها بنفسِها؛ خاصَّةً وأنّ من أهمِّ مبادئِها الفلسفيةِ العملَ في إطارِ الشفافيةِ التامَّةِ والإفصاحِ الكاملِ وحمايةِ المستثمرِ في ظلِّ الظروفِ كلِّها.. وربما لا تتوفَّرُ مثلُ هذه المبادئِ الفلسفيةِ تماماً؛ خاصَّةً عندما يتمِ العملُ في إطارِ الهيمنةِ الكاملةِ للقطاعِ العامِّ، وسياساتِه العامَّةِ التي قد لا تتوفَّرُ فيها هذه المُعطياتُ للدرجةِ الكافيةِ المطلوبةِ. وهنا قد نجَدُ مشكلةً هيكليةً قائمةً بسببِ الوضعِ السياسيِّ في الصينِ.

أمّا الوضعُ الخارجيُّ – وإنْ كان بعيداً لحَدٍّ ما – إلاّ أنّه لا يخفى على أحدٍ احتدامُ الصراعِ وتفاعلِه بين أمريكةَ من جهةٍ ومجموعةِ "دول البريكس" التي تتصدَّرُها الصينُ من الجهةِ الأُخرى. هذه المجموعةُ التي تضمُّ (روسيةَ، والهندَ، والبرازيلَ، وجنوب أفريقيةَ؛ اضافة للصينِ) تمَّ تشكيلُها للوقوفِ في وجهِ السياساتِ النقديةِ الماليةِ الدوليةِ التي تقومُ بها المنظَّماتُ الدوليةُ العالميةُ؛ خاصَّةً صندوقَ النقدِ الدوليِّ والأممِ المتحدةِ ومؤسساتُها تحت الهيمنةِ الأمريكيةِ الأحاديةِ. ومنظومةُ "دول البريكس" أثبتتْ نجاحَ تقدُّمَها وقامتْ بتأسيسِ بنكٍ دوليٍّ للتنميةِ ومؤسساتٍ نقديةٍ على غرارِ المنظَّماتِ الدوليةِ القائمةِ؛ وذلك لمحاولةِ سحبِ البساطِ من أمريكةَ وهيمنتِها.

والعالَمُ كلُّهُ يركضُ الآن للانضمامِ للمؤسساتِ الماليةِ التابعةِ "لدول البريكس" وامتدَّ سعيرُ الانضمامِ ليشملَ دولَ المجموعةِ الاوربيةِ كلَّها وحتى بريطانية واليابان... وهذا التيارُ الجديدُ أزعجَ أمريكةَ التي طلبتْ من الحلفاءِ؛ بل أمرتْهُم بعدمِ الانضمامِ؛ ولكنْ لا أحدَ يُصغي ولا أحدَ يُريدُ لقطارِ مجموعةِ البريكس أنْ يذهبَ بما حملَ وهو خارجُه. ومن غيرِ المستبعَدِ أن يكونَ لأمريكةَ يدٌ في ما حدثَ عبرَ وسائلِها المتعدِّدةِ والمتنوِّعةِ؛ ممّا قادَ لانهيارِ أسواقِ المالِ الصينيةِ وذلك حتى تركعَ الصينُ ودولُ البريكس، ولا تُفكِّرَ في مضاربةِ أمريكةَ ومقارعتِها بالقوةِ الاقتصاديةِ. وما يُؤكِّد هذا وجودُ بعضِ الدلائلِ التي تُشيرُ لحربٍ اقتصاديةٍ طاحنةٍ، خَفيَّةٍ وعلنيةٍ، بين أمريكةَ والتِّنِّينِ الصينيِّ والدُّبِّ الرُّوسيِّ وغيرِهم من مجموعةِ البريكس. ومَن هذا فهَم ذاك الغرضُ.

بغضِّ النظرِ عن الأسبابِ الداخليةِ أو الخارجيةِ فإنّ انهيارَ بورصاتِ وأسواقِ المالِ الصينيةِ قد حدثَ ونتجَ عنه ما نتجَ في الصينِ أو في سائرِ العالَمِ. ومن دونِ شكٍّ ستكونُ هناك انعكاساتٌ سلبيةٌ كبيرةٌ على الوضعِ الاقتصاديِّ الصينيِّ في القطاعاتِ كافّةً (المالية، والصناعية، والزراعية، والخدمية) وغيرها. وبسببِ هذه التطوُّراتِ وما نجَمَ عنها – بما في ذلك من فقدانٍ للثقةِ في الاقتصادِ الصينيِّ والسياساتِ التي تنتهجُها الصينُ؛ فإنّ الصادراتِ الصينيةَ ستتأثَّرُ كثيراً وهذا بدَورِه سيُضعفُ الوضعَ الاقتصاديَّ الصينيَّ كلَّهُ؛ ممّا يُؤثِّرُ على ماركة "صُنِعَ في الصين"... ولو بعدَ حينٍ.

كما أنّه من المؤكَّدِ أنَّ الصينَ العملاقةَ ستتَحرَّكُ ولن تقفَ مكتوفةَ الأيدي، كما فعلتْ في حينِه في الاتجاهاتِ كلِّها لتصحيحِ الأوضاعِ، ولإعادةِ القوَّةِ للاقتصادِ الصينيِّ؛ ليُعيدَ اكتسابَ ثقةِ العالَمِ فيه.

ولكن: ماذا ستفعلُ الصينُ العملاقةُ؟

هل سنشهدُ ثورةً سياسيةً ثقافيةً إيديولوجيةً جديدةً لِبَثِّ رُوحٍ جديدةٍ في الصينِ كما سبقَ أن عملَ الزعيمُ ماو تسي تونغ؟

وهل ستقومُ الصينُ بإعادةِ هيكلةِ النظريةِ الاقتصاديةِ الشيوعيةِ للدرجةِ التي تسمحُ بالحُرِّيَّةِ الكاملةِ والطبيعيةِ لحركةِ الأسواقِ والقطاعِ الخاصِّ ليتمَّ ميلادُ ما تتمخَّضُ عنه هذه الحركاتُ؟ وكيف ستتمُّ المُوائمةُ بين التناقضِ الواضحِ في هذا الخصوصِ فيما بينَ السيطرةِ العامَّةِ وتلك النزعةِ الخاصَّة؟

هل ستتبَّدَلُ الأفكارُ الأيديولوجيةُ وتظهرُ آراءٌ جديدةٌ؟

ربّما نحنُ على أعتابِ مرحلةٍ جديدةٍ تماماً، يتمُّ تشكيلُها في الصينِ إذا أرادتِ البقاءَ على قِمَّةِ الاقتصادِ وصَدارةِ المنتجاتِ العالَمِيَّةِ لإشباعِ المليارات من الأفواهِ المفتوحةِ في كلِّ ساعةٍ.

إنّ العديدَ من الدلائلِ المادِّيَّةِ المتوفِّرةِ تُوضِحُ أنّ الصينَ – بإمكاناتِها المتنوِّعةِ، وقوَّتِها البشريةِ الدافقةِ، إضافةً لعظمتِها الناتجةِ من حضارتِها العريقةِ التراكميَّةِ – ستقفُ ناهضةً وستأتي للعالَمِ بمُخرَجاتٍ اقتصاديةٍ جديدةٍ تقودُ للتطوُّرِ الاقتصاديِّ العالَمِيِّ آخذينَ في الاعتبار مصلحةَ الصينِ، ومصلحةَ البشريةِ كذلكَ؛ وإلاّ سيغرقُ المركبُ بمَن فيه، وسيتبَّدَلُ العالَمُ بعالَمٍ جديدٍ.. ولو بعدَ حينٍ، وهذه سُنَّةُ اللهِ عزَّ وجلَّ في الاستعمالِ والاستبدالِ في خلقِه وكونِه.